جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة العقود الحكومية العامة

العدد : ٤/٧/٢٩٢٤٢
التاريخ : ١٤/١٢/٢٠١١

إلى/ الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
} اقسام العقود

م/ ديون القطاع الخاص

تهدي وزارة التخطيط اطيب تحياتها .....

نرفق لكم طيا كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (ش.ز/١/١٠/اعمام/٤٢٠٦٦٠٠٠) في ٢٠١١/١٢/٤ والمتعلق بالموضوع اعلاه.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم .....مع التقدير

المرافقات:-
الكتاب المشار اليه اعلاه

د.مهدي محسن العلاق
وكيل الوزارة الأقدم
٢٠١١/١٢/

نسخة منه الى
الدائرة القانونية/لنفس الغرض اعلاه .....مع التقدير
قسم العقود/للتفضل بالاطلاع.....مع التقدير
قسم الاستشارات/للحفظ
١٨/١

بسم الله الرحمن الرحيم

كۆماری عیراق
ئه مبێندارێتی گشتی ئه نجومه نی وه زیران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers

جمهورية العراق
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء
العدد : ش.ز / ١٠ / ١ / إعلام /
التاريخ : ٢٠١١/١٢/١

٥٥٥٤٢٠٦٦

(عاجل وعلى الفور)

الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة
مجالس المحافظات كافة / مكتب رئيس المجلس
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / ديون القطاع الخاص

٢٠١١/١٢/٨

ربطاً قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٨) لسنة ٢٠١١ ، المتخذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة والخمسين المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٩ .

لأخذ ما يقتضي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وإعلامنا ... مع التقدير .

المرافقات :
- صورة قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- صورة الأوليات ذات العلاقة .

وزارة التخطيط
مكتب الوزير
الوارد السري
العدد: ٢٥٣٦
التاريخ: ٢٠١١/١٢/٧

علي محسن إسماعيل
الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة
٢٠١١/١٢/١

صورة عنه إلى :
- رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان ، ربطاً صورة قرار مجلس الوزراء ... مع التقدير .
- مكتب رئيس الوزراء / ربطاً صورة قرار مجلس الوزراء ... مع التقدير .
- مجلس النواب / مكتب رئيس الديوان ، ربطاً صورة قرار مجلس الوزراء ... مع التقدير .

قـــرار
مجلـــس الـــوزراء
رقـــم (٤٧٨) لسنـــة ٢٠١١

قـرّر مجلـس الـوزراء بجلستـه الإعتياديـة الرابعـة والخمسيـن المنعقـدة بتاريـــخ ٢٠١١/١١/٢٩ ، مـا يأتـي : ـ

إقـرار توصيـة لجنـة الشـؤون الإقتصاديـة الـواردة بموجـب كتابهـا ذي العـــدد : (س.ل/٤٦٩) والمـؤرخ فـي ٢٠١١/١٠/١٢ ، بشـأن مستحقـات الأفـــراد والشركـات الخاصـة مـن الوطنييـن والأجانـب والمنظمـات الدوليـة ، وكالآتـي :

١. صـرف ديـون القطـاع الخـاص العراقـي بمـا فـي ذلـك الديـون المستحقـة علـــى الـوزارات أو مؤسسـات الدولـة أو الحكومـة العراقيـة قبـل تاريـــخ ٢٠٠٣/٤/٩ ، ويقتصـر الصـرف علـى كامـل أصـل الديـن دون الفوائـد المترتبـة عليـه .

٢. تخويـل لجنـة الشـؤون الإقتصاديـة صلاحيـة تشكيـل لجنـة عليـا للتدقيـق وصـرف مستحقـات القطـاع الخـاص مهمـا كانـت قيمـة الديـن .

علي محسن إسماعيل
الأميـن العـام لمجلـس الـوزراء وكالـة
٢٠١١/١٢/١

كۆماری عیراق
ئەنجومەنی وەزیران
کۆمیتەی کاروباری ئابووری
(سەرۆکی کۆمیتە)
Republic of Iraq
Minister's Council
Committee of Economic Affairs
(Chairman of Committee)

رئاسة مجلس الوزراء
الشؤون الاقتصادية
(رئيس اللجنة)

العدد: س.ل / ٤٦٩
التاريخ: ١٦/١٠/٢٠١١

الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الامين العام

م / ديون القطاع الخاص

إطلعت لجنة الشؤون الإقتصادية بجلستها السابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٠ على كتابكم المرقم ق/٢/١/٩/٣٤٤٦٤ والمؤرخ في ٢٠١١/٩/٢٩ ومرفقه قرار مكتب الاستشارات القانونية المرقم ١٨٥ في ٢٠١١/٩/٢١ والمعطوف على قرار لجنة الشؤون الاقتصادية الصادر بكتابها المرقم س.ل/٨٥ في ٢٠١١/٣/٩ بخصوص مستحقات الافراد والشركات الخاصة من الوطنيين والاجانب والمنظمات الدولية

وأوصت بما يلي:

١. تخضع الديون الخارجية الى اتفاقية نادي باريس .
٢. تعامل مستحقات وديون القطاع الخاص العراقي (شركات واشخاص) كالآتي:
أ- دفع الديون التي سبق وان صدرت بها قرارات قضائية قطعية باتة قبل صدور هذا القرار .
ب- قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بدفع الديون التي تكون مبالغها (١٠) مليون دينار فما دون بعد التأكد من صحتها بشكل كامل وتدقيقها من قبل اجهزة الرقابة الداخلية ومصادقة مكتب المفتش العام في الوزارة للمعاملات التي سبق تدقيقها في الوزارات المعنية وكانت اللجان المختصة قد أوصت بصرفها في حينه .
ج- الديون التي تزيد مبالغها عن (١٠) مليون دينار يتم تسديد مبالغها بعد التأكد من صحتها بشكل كامل وتدقيقها من قبل اجهزة الرقابة الداخلية ومصادقة مكتب المفتش العام في الوزارة وتدقيق ومصادقة اللجنة العليا لتصفية مستحقات القطاع الخاص في الامانة العامة لمجلس الوزراء .
د- المطالبات التي يثبت عدم صحتها تعاد وتحال الى القضاء .
هـ- قيام اللجنة العليا لتصفية مستحقات القطاع الخاص العراقي بوضع آلية لعملية الصرف وتحديد الشروط اللازمة للتأكد من صحة الديون ومتابعة عمليات إطلاق الصرف وأي حالات اخرى .

للتفضل بإتخاذ ما يلزم وعرضه على مجلس الوزراء .... مع التقدير .

د.روژ نوري شاويس